

توصية بتأمين «رورو» لنقل الحمضيات إلى روسيا

محافظ اللاذقية لـ«الوطن»: حركة تسويق الحمضيات وتصديرها هذا الموسم جيدة

هزاع: التسويق جيد... ومحفوظ؛ هناك من لا يريد إنشاء معمل عصائر



اللاذقية - عبيد محمود

في اجتماع تلتقى للجمعية التسويقية لمحمول الحمضيات بحضور محافظي اللاذقية وطرطوس ومعاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ورئيس مجلس محافظة اللاذقية ومدير عام المؤسسة السورية للتجارة وأعضاء المكتب التنفيذي المختصين واتحادات الفلاحين والمصدريين ومدنوبين من غرف الزراعة وأسواق الهال بالمحافظتين، تم التأكيد على أهمية متابعة العملية التسويقية وطرح المعوقات والحلول لمعالجتها مع الجهات المعنية.

وأكد محافظ اللاذقية عامر هلال لـ«الوطن»، أن الاجتماع خرج بتوصيات مهمة فيما يخص العملية التسويقية للحمضيات في الساحل السوري وأبرزها تأمين RORO (سفن لنقل البضائع في البرادات) لنقل الحمضيات إلى روسيا الاتحادية، مبيّناً أنه سيتم التواصل مع رئيس الحكومة ووزير النقل تأمينها ما يتعكس إيجابياً على حركة المصدريين تجاه روسيا.

وأضاف هلال: إن تم الخروج بتوصية حول تأمين أنياب النقل باتجاه المحافظات والمناطق الأخرى، وأيدت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تأمينها عبر المؤسسة السورية للتجارة للمساعدة بنقل الحمضيات إلى باقي المحافظات.

وبين هلال أن موسم الحمضيات هذا العام جيد في محافظة اللاذقية وطرطوس، بكميات إنتاج ٦٥٠ ألف طن في اللاذقية مقابل ١٧٠ ألف طن في طرطوس، مشيراً إلى أن الحركة التسويقية والتصديرية جيدة حتى تاريخه وذلك بدعم حكومي بالتعاون مع الوزارات المعنية.

وذكر محافظ اللاذقية أنه عقب عدة اجتماعات تنسيقية حول محصول الحمضيات تم تلافّي العقبات ووضع حلول وتشيير الأمور بالنسبة للمصدريين وتجار سوق الهال وتم توفير كل ما تم طلبه من رئاسة الحكومة فيما يخص تسويق المحصول.

وأشار هلال إلى وجود بعض الأمور العالقة

وسيتم رفع توصيات من المحافظين (اللاذقية وطرطوس) إلى رئيس الحكومة لحل بعض الأمور مع وزارات النقل والمالية والاقتصاد.

بدوره محافظ طرطوس فراس أحمد حامد أوضح أن الاجتماع يهدف إلى مناقشة «الزراعة والتنمويين والسورية للتجارة وسوق الهال والمصدريين وغرف الزراعة» لعالجية أي اختناقات يمكن أن تظهر في السوق الأخر الذي يساعد على إعداد خطة متكاملة لدعم التسويق وتذليل أي معوقات بالتنسيق مع جميع الجهات الحكومية المعنية.

من جهته، أكد مدير عام السورية للتجارة زياد هزاع لـ«الوطن»، أن المؤسسة عملت على خطين في عملية تسويق الحمضيات، تتم داخلياً بتسويق وأبجور تاريخه، وحظ خارجي بتصدير ١٦ براداً إلى دول الجوار بسيارات المؤسسة بشكل مباشر بكمية ٥٠٠ طن، مشيراً إلى أن المتابعة مستمرة حتى نهاية الموسم.

وأضاف هزاع: إنه سيتم وضع برادات إضافية بعد إعادة صيانتها وتأهيلها من سيارات المؤسسة لوضعها بخدمة عملية التصدير، بهدف زيادة الكميات المصدرة والعملية الأكثر حساسية بالنسبة لمحمول الحمضيات، مشيراً إلى ضرورة تطويرها مستقبلاً لأنها الرافع الأساس للمزارعين في المحافظة.

وأضاف دوبا: إن هناك جهوداً حكومية كبيرة وتحضيراً منذ الصيف للتسويق، معتبراً أنه دون تسويق جيد بالنسبة للمحافظات الأخرى نتيجة معاناة بطيء عمل بعض السيارات، مبيّناً أن السورية للتجارة تمتلك أسطول سيارات داخلياً ليس بحاجة لبرادات وبالتالي مستعدة لوضعها تحت تصرف أي جهة تطلبها ومنها بجمولات مختلفة من ٥-٣٠ طناً، وذلك بهدف خدمة التسويق وأبجور معتمدة من الدولة دون أي زيادة أو نقصان.

وتعتبر هزاع أن التسويق هذا العام جيد وهناك بعض الأصناف لم تحقق أرباحاً

المصدريين بنقل الحمضيات عبر الحدود وتسهيل الإجراءات وتوفير وسائل نقل بين المحافظات وترخيص البرادات وتأمين RORO للنقل البحري نحو روسيا وتوفير الوقت.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية أديب محفوظ لـ«الوطن»، أن مشاكل الحمضيات متعددة وأهمها الفائض في الإنتاج، مطالباً بإقامة معمل العصائر الذي يعد الحل الوحيد لاستيعاب الفائض. وقال محفوظ: إن مطلب المعمل قديم وكانت الحكومة قد وضعت حجر الأساس لإنشاء المعمل منذ سنوات ولكن لم يجرى ساكتاً حتى الآن، علماً أن الدول المستوردة للحمضيات السورية تؤكد أن الأصناف السورية من أفضل الأصناف بكل شيء ولكن هناك من لا يريد إنشاء المعمل!

وأشار محفوظ إلى أن غلاء مستلزمات الإنتاج مقابل تدني أسعار الحمضيات تجعل الفلاح خاسراً وغير رابح من التصدير أو التسويق في حال لم تتحسن الأسعار محلياً، مبيّناً أن تكلفة إنتاج الكيلو من الحمضيات تتجاوز ٢٥٠٠ ليرة، في حين أن الأسعار المبيعة لا تتجاوز ألفي ليرة في أحسن الأحوال.

وحذر من ترك الفلاحين أراضيهم ودواب لـ«الوطن»، أن العملية التسويقية هي تحسن الأسعار مقارنة بالكثافة وخاصة أن الأسدة تضاعفت من ١٠٠ ألف ليرة حتى ٥٦٥ ألف ليرة نوع السوبر فوسفات متسائلاً بأن هذا السواد محلي غير مستورد فلماذا ارتفاعة خلال الأشهر القليلة الماضية كل هذا السعرا!

وذكر رئيس اتحاد الفلاحين بأن الكميات المتوقعة من إنتاج الحمضيات هذا العام قد لمسا تراجعاً بزيادة الحمضيات في اللاذقية تقريباً ولكن دون استعادة حقيقية للفلاح؛ مشيراً إلى أن نحو ٥٠ ألف عائلة تعمل في زراعة الحمضيات على مستوى المحافظة.

كما طالب ممثلو الجهات المعنية من اتحاد الفلاحين وغرف الزراعة في طرطوس واللاذقية بضرورة دعم مستلزمات الإنتاج كبيرة من حيث الإنتاج وتعد دخلاً وطنياً كبيراً على مستوى البلد والمواطنين، ما يتناسب مع الوضع المعيشي الحالي.

١٥٠ قرار هدم فوري في العاصمة و١٩٨٠ ضبط إشغال قيمتها ٧٥٠ مليون ليرة

محافظة دمشق لـ«الوطن»: إيقاف تسوية مخالفات البناء بموجب المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ ولا مبرر لوجود أي مخالفة لم تسوّ بعد مرور ١١ عاماً



فادي بك الشريف

كشف مصدر مسؤول في محافظة دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن»، عن إيقاف تسوية مخالفات البناء بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢، مؤكداً العمل على تنفيذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي مخالفة ضمن إطار التشدد في قمع المخالفات، علماً أن التسوية للمخالفات المركبة قبل صدور المرسوم.

وبين المصدر أن هذا التوجه جاء استناداً إلى اجتماع عقده المجلس الأعلى للإدارة المحلية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وخرج بعدد من القرارات والتوصيات، علماً أن وزارة الإدارة المحلية والبيئة وجهت مؤخراً تعميماً إلى المحافظين متضمناً محضر الاجتماع مع دعوة للتقيد بضمونه واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لوضع كل القرارات والتوصيات وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء موضع التنفيذ.

هذا وخلص الاجتماع إلى أنه «أن الأوان لإيقاف تسوية مخالفات البناء ولأسباب بعد مرور ١١ عاماً على صدور المرسوم رقم ٤٠، بسبب عدم إرسال المحافظات لجداول جرد المخالفات قبل صدور المرسوم أو جداول الكشف الحسي للتصاريح المقترض إنجازها قبل نهاية عام ٢٠١٢، والتي تعد أساساً للتسوية وفق ما نصت عليه التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي المذكور».

وعتبر المصدر أن السنوات الماضية كانت كفيلاً بتسوية أي مخالفة بناء، حيث لا يعد هناك مبرر للتسوية بعد الآن، مبيّناً

خلال ٢٠٢٣ ترحيل ١٣ ألف متر مكعب من الأتربة والأنقاض وإزالة ٣٩ مولدة و٦٩٧ لوحة إعلانية مخالفة

وقالت: ضمن خطة دوائر الخدمات للهبوط بالواقع الخدمي قامت ورشات المديرية بأعمال تأهيل وصيانة عدد من المرافق العامة في المدينة وأحيائها من ساحات وأرصفة وأطراف ومنصفات وإزالة الإشغالات والتعديلات على الأرصفة والأماكال وإعادة ترميم الحفر بمادة المجبول الإسفلتي وترحيل أتربة وأنقاض من الشوارع العامة والأحياء. كما لفتت إلى القيام بأعمال تأهيل وصيانة للعديد من الأرصفة على صعيد تركيب بلاط بمساحة تقدر بنحو ٥ آلاف متر مربع إضافة إلى ترميم أطراف بمساحة نحو ٤ آلاف متر طولي، وترحيل ١٣ ألف متر مكعب من الأتربة والأنقاض، ناهيك عن صيانة حجر الليون وتزجيل وتنظيف معظم الطرقات بالمدينة وإزالة ٣٩ مولدة مخالفة و٦٩٧ لوحة إعلانية مخالفة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكدت مديرة دوائر الخدمات أنه تم التشدد في قمع مخالفات البناء، مبيّنة صدور قرار هدم فوري بحق أكثر من ١٥٠ مخالفة (قيد البناء) في عدد من أحياء دمشق، إضافة إلى وجود تنظيم عد من ضبوط المخالفات مثبتة القدم قسم كبير منها تمت تسويتها. وأشارت جورية إلى القيام بجولات لضبط التعدي على الأملاك العامة بشكل يومي، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفرض الغرامات المالية اللازمة إزاء أي مخالفة وذلك على الممر الرابع، مع تنظيم ضبوط الإشغال اللازمة بحق مختلف المخالفات من المحال والمطاعم والأشكاش المخالفة.

أنه تمت خلال السنوات الماضية تسوية عشرات الآلاف من المخالفات، ولم يعد هناك تسوية على الإطلاق. وفي سياق متصل، بينت مديرة دوائر الخدمات في محافظة دمشق ربما جورية منذ بداية العام.

حجة الموسم

الأعياد ترفع أسعار الخضر والفواكه..

والتموين: من يبيع بسعر يزيد على النشرة يعاقب!!



فأجرة كل كيلو ٣٠٠ ليرة وحمولة الشاحنة نحو ٤ أطنان. وأوضح أن كيلو البندورة يبيع بالجملة أسس بنحو ٦٢٠٠ ليرة للنوع الأول و٥٥٠٠ ليرة للنوع الثاني، وكيلو الخيار البلاستيكي أيضاً يبيع بنحو ٦٠٠٠ ليرة، والباذنجان السطحي بين ٦٠٠٠ - ٦٥٠٠ ليرة، ولقت إلى أن البطاطا من دون غيرها بقيت محافظة على ثباتها، حيث يبيع الكيلو منها أسس بنحو ٤٥٠٠ ليرة للنوع الأول و٣٠٠٠ ليرة للنوع الثاني، وكذلك الفليفلة الخضراء الحلوّة والحددة التي يبيع الكيلو منها بين ٥٥٠٠ - ٦٠٠٠ ليرة.

أما من أسعار الفاكهة، فأشار عرواني إلى ارتفاعها أيضاً، حيث يبيع الكيلو من الكرمينتين بين ٤٢٠٠ - ٤٥٠٠ ليرة، ومن البرتقال أبو صرة ٤٥٠٠ ليرة للنوع الأول، والتفاح المحلي يبيع الكيلو بين ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ ليرة، والشامي تجاوب الـ ١٠٠٠٠ ليرة.

وأكد عرواني أن حركة البيع والشراء ضعيفة، نظراً لعدم قدرة المواطنين على شراء ما يلزمهم لشح إكثانتهم المادية.

وأوضحت أن الدوريات نظمت العديد من الضبوط بحق المخالفين، شملت المبيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم تداول فواتير بين حلقات الوساطة التجارية، ومنح فواتير غير صحيحة.

حمادة - محمد أحمد حيازي

بيّن مواطنون كثر بحمادة لـ«الوطن»، أن أسعار العديد من الخضر والفاكهة ارتفعت من بداية هذا الأسبوع بأسواق حمادة ارتفاعاً طارئاً، «وقبت قبة كبيرة» - بحسب تعبيرهم - وبشكل خاص مادة البندورة التي ارتفع سعرها أكثر إلى ضعفين وكأنها تتدلل عليهم؛ وأوضحوا أنه بعد استقرار سعرها لنحو شهرين وخباته عند ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠ ليرة ارتفعت مؤخراً إلى ما بين ٥٥٠٠ - ٧٥٠٠ ليرة!

وهو ما أكدته لـ«الوطن»، عدد من الباعة الذين بينوا أن معظم أسعار الخضر والفاكهة ارتفعت بشكل ملحوظ، وخصوصاً البندورة التي طرأ ارتفاع كبير على سعرها من بداية هذا الأسبوع. على حين حافظت البطاطا والفليفلة الخضراء الحلوّة والحددة على استقرارها، وبلغوا إلى أن حركة البيع ضعيفة بالمجمل، وتقتصر على أجزاء الكيلو وخصوصاً من البندورة والخيار والتفاح!

ومن جانبه ذكر رئيس لجنة تجار سوق الهال بحمادة محمود عرواني لـ«الوطن»، أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير في هذا الأسبوع بمناسبة الأعياد، وبسبب ارتفاع تكاليف النقل لكون ٩٠ بالمئة من المواد المتوافرة بأسواق حمادة من الساحل.

وعن بلوغ سعر كيلو البندورة هذا السقف غير المسبوق، بيّن أنها كانت ترد للأسواق حمادة من درعا وقد انتهى موسمها، فصار ترد من الساحل وكلها بلاستيكية ومن أرضها غالية، إضافة إلى تحميل أجور النقل على المستهلك.

إيرادات نقل القنيطرة ٤١ مليون ليرة

مدير النقل لـ«الوطن»: ١٩ ألف مركبة مسجلة في المحافظة

القنيطرة - خالد خالد

بين مدير النقل بالقنيطرة زهير الصلاح إنجاز نحو ١٨ ألف معاملة بلديريّة خلال العام، بزيادة قدرها ٣٠ بالمئة عن العام الماضي، في حين تم تسجيل ٣٨٨ مركبة جديدة وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى ١٩ ألف مركبة تحمل لوحة القنيطرة، وقد بلغت الإيرادات نحو ٤١ مليون ليرة سورية.

وأكد الصلاح أن المديرية تتابع إنجاز المعاملات وإجراء الخدمات للمواطنين ضمن محافظة القنيطرة وبما يوفر عناء الانتقال إلى دمشق وريفها أو أي مركز آخر، كما يمكن للمواطن إنجاز أي معاملة من دون الحاجة للذهاب لأي مديرية أخرى، مؤكداً الاهتمام بتبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء على المواطنين

من خلال برنامج المعاملات المركزي يربط مديريات النقل في سورية مع بعضها. وأوضح مدير النقل أن المديرية تقدم كل الخدمات لأصحاب المركبات (نقل ملكية بكل أنواعها - بيانات القيد - تجديد تراخيص - فحص فني.....)، منوهاً إلى أن العمل مؤتمت في دوائر المديرية، وجميع الإجراءات تتم حاسوبياً الأمر الذي يوفر الوقت والجهد، كما تم ربط المديرية مع قاعدة البيانات المركزية بالوزارة الأمر الذي يخفف الأعباء والتفقات على أصحاب المركبات ومراجعة المديرية المسجلة فيها المركبة، حيث يمكن للمواطن إنجاز معاملة في أي مديرية نقل.

وأشار الصلاح إلى أن تسديد الرسوم يتم عبر خدمة الدفع الإلكتروني، بحيث يمكن لصاحب المركبة دفع الرسوم عبر الهاتف المحمول أو عبر حساب بنكي خاص

بصاحب المركبة لدى أحد البنوك المعتمدة لدى وزارة النقل، مضافاً: إن المديرية مستمرة بعملية الأرشفة الإلكترونية لمعاملات المركبات، حيث يتم ترحيل صور وناقل المركبات إلى قاعدة البيانات لدى المديرية بهدف عدم الرجوع إلى الوثائق الورقية للمعاملات المنجزة، لكونها مؤرشفة ضمن إضبارة الرقبة الإلكترونية للمعاملة.

ولفت إلى إعادة هيكلة العمل وفق الصلاحيات الحاسوبية المعتمدة على برنامج المعاملات المركزي بالوزارة حيث تنجز المعاملات المحددة الخاصة بكل دائرة (مركبات - قانونية - فنية) ويقوم الموظف بكل دائرة بإنجاز كل المعاملات ما يسمح بالتطبيق الحقيقي لمبدأ النافذة الواحدة، كاشفاً عن السماح